مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المنهج العلمي للإصلاح الاقتصادي
اسم الكاتب: د. عدنان العربيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3961
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 04:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol (27) No (1) 2005

المنهج العلمي للإصلاح الاقتصادي

الدكتور عدنان العربيد*

(قبل للنشر في 2005/5/19)

□ الملخّص □

إن تطبيق المنهج العلمي للإصلاح والتحديث في مجتمع ما ممكن فقط من خلال تحقق أبعاد علم الاقتصاد في سياق إدارة الحياة الاقتصادية لهذا المجتمع، والعكس صحيح. فتحقق أبعاد علم الاقتصاد يعني تطبيقا للمنهج العلمي للإصلاح والتحديث و تجسيدا للاستقرار الديناميكي في المجتمع. وانطلاقا من كون المنهج العلمي منهجا للتعامل مع الحقائق فقط، فإن البعد الذاتي لعلم الاقتصاد يتمثل في القياس المباشر لحقائق الحياة الاقتصادية. في حين يتمثل البعد النسبي في حرية مشاركة كل من له مصلحة في هذا القياس، انطلاقا من أن تناقض أو تنافس المصالح كفيل بتحقق الدقة والموضوعية في هذا القياس و في تأكيد الجودة والكفاءة في صناعة المعلومات، مما ينجم عنه مدخلات مثلى تقود إلى مخرجات مثلى، وهو ما تؤكده يوما بعد يوم المزايا الكبيرة لاقتصاد المعلومات، و لدور هذا الاقتصاد في دفع عجلة التنمية ككل. ويتضح البعد الجدلي من خلال مقارنة اقتصاد السوق مع التنظيمات الاجتماعية الأخرى، فلقد استطاع اقتصاد السوق، سواء من خلال قوانينه وآليته الموضوعية، أو في سياق التدخل التنموي للحكومة في الاقتصاد أن يحاكي متطلبات الإنسان وحاجاته الحقيقية والمتمثلة في حريته، و في قدرته على الاختيار، فاستطاع هذا الاقتصاد أن يحدد ما هو ممنوع فقط، انطلاقاً من الآلية أو المنطق الذي يقول: (المسموح: كل ما هو غير ممنوع)، ولهذا وفي ظل ثقافة الممنوع أو ثقافة الاختيار هذه ستضيق باستمرار ومع مرور الوقت مساحة الممنوع لصالح المسموح، ليتعمق بالتالي التقدم يوما بعد يوم، مما يجعل من آلية هذا الاقتصاد المنهج العلمي الأمثل في حل المشكلة الاقتصادية. وإن كان كل من البعد الحركي والبعد الدوري يمثلان فلسفة ومنطق الآلية في الفكر الاقتصادي، فإن البعد الموضوعي يؤكد على أن تخصيص الموارد النادرة لاستخداماتها البديلة يفترض دوما تطبيق الحل الأمثل والوحيد في تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الإنسان، ويوضح أن طبيعة ودور آلية التسعير أو نظام الأسعار، لا تكمن فقط في تحديد مجال الحياة الاقتصادية، بل في تحريك النظام الاقتصادي ككل. وإن كان البعد الاجتماعي يتضمن طبيعة ودور الإدارة التنموية لحلقة الأجور– الأسعار في سياق كبح القوى والظواهر والنتائج غير العادلة لاقتصاد السوق، فإن البعد المعياري يتناول المعايير الموضوعية أو غير القابلة للتأويل، والتي من خلالها يمكن لعلم الاقتصاد أن يقرر ما يجب أن يكون. وبناء عليه، نلاحظ أن هذه الأبعاد مجتمعة تجسد منهجا علميا تطبيقا يحقق ويجسد ثقافة الممنوع، أو ثقافة المعيار، أو حتى ثقافة الاختيار ويؤدي، فيما لو توافرت الإرادة السياسية، إلى تحقق الأهداف الحقيقية للإصلاح والتحديث في المجتمع المعني.

*مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol (27) No (1) 2005

The Scientific Approach to Reform Modernization

Dr. Adnan Al -Arbid *

(Accepted 19/5/2005)

□ ABSTRACT □

Adopting the scientific approach to reform and modernization in our society is possible only when the aspects of economics have their role in managing the economic system, and vice versa because this leads to dynamic stability in society. As the scientific approach deals with facts only, the subjective aspect of economics is embodied in the direct representation of the facts of the economic system. The relative aspect, on the other hand, represents freedom of participation of everyone who is involved in this representation due to the fact that contradiction achieves conciseness and objectivity. This aspect also represents proficiency in information technology which shows how the ideal input leads to the ideal output. All this is proved to be right through the great characteristics of information technology that enhances development as a whole. The argumentative aspect is embodied in comparing. market economy with other social organizations because market economy could meet man's needs represented by his freedom and his ability to choose. The economy was able to do either through its rules and objective mechanism or through the government's economic plans for development. It could identify what is banned depending on the rule, which says that the allowed is every thing that is not banned. So, the space of the banned is narrowed and thus, development will increase day by day. this makes the mechanism of the scientific approach to economics the best to solve the problem of economy. While both the dynamic and the successive aspects represent the logic of the economic system, the object assures that using rare resources as alternation needs apply on only and the best solution for achieving the best results in regard to meeting human needs. It also clarifies that the nature and the role of price fixing has to do not only with assigning limits for the economic system, but also with making the price fixing system the fundamental factor in economy. The social aspect includes the nature and the role of prices management in regard to stopping the forces and the unfair results of market economy. In addition, the standard aspect deals with the objective standard through which economics can decide what must be there. Thus, we can notice that all these aspects represent a scientific approach which embodies the culture of the banned, the culture of the standard or the culture of choice, all of which lead to the achievement of the real goals of reform and modernization in the country.

* **Lecturer, Department Of Economy –Faculty Of Economy – Tishreen University-Lattakia- Syria**

فروض البحث:

الفرض الأول : التطابق بين تعريف وطبيعة وهيكلية ودور كل من :

أ- المؤسسات والآليات التي تحقق أبعاد علم الاقتصاد في إدارة الحياة الاقتصادية.

ب- مؤسسات وآليات اقتصاد السوق في سياق الإدارة التنموية لحلقة الأجور- الأسعار.

ت- مؤسسات وآليات ثقافة الممنوع، أو ثقافة المعيار، أو حتى ثقافة الاختيار .

ث- مؤسسات وآليات الاستقرار الديناميكي، كتطبيق لأبعاد علم الاقتصاد .

ج- مؤسسات وآليات هذا المنهج العلمي ،المعروض في هذا البحث، للإصلاح والتحديث.

الفرض الثاني : لا يمكن تحقق الشفافية في غياب المنافسة، والعكس صحيح.

الفرض الثالث : لا يمكن تحقق المنافسة (و الشفافية) في غياب الإدارة بالمعايير أو بالقوانين الموضوعية غير القابلة للتأويل أو للتفسير لأكثر من معنى أو مضمون موضوعي .

الفرض الرابع : عندما يتم بناء وتطبيق قوانين وآلية السوق سوف يقيم العمل من خلال القيمة المضافة التي يخلقها، أي كعمل تنافسي فقط، و سوف يحل الفكر الإنتاجي مكان الفكر ألريعي أو الاستهلاكي، خاصة وأن حقائق المشكلة الاقتصادية تؤكد أنه لا يوجد في الاقتصاد أي شيء غير مسعر، أو لا تكلفة له، انطلاقا من أن مجتمعا غالبية أفراده مستهلكون فقط، لا يمكن مطلقا أن يصلح أو يحدث.

الفرض الخامس : على الرغم من أنه لا يمكن لآلية السوق أن تنظم نفسها بنفسها ،إذ يتحتم استخدام حلقة الأجور- الأسعار في سياق فرملة الآثار السلبية لاقتصاد السوق، أعتقد أن اقتصاد السوق يجسد المنهج العلمي الأمثل والوحيد في حل المشكلة الاقتصادية .

الفرض السادس: إن لم نرب ونعلم ونعيد تعليم وتدريب الأفراد في بلدنا على طبيعة ودور كل من فلسفة الآلية وفلسفة المعيار غير القابل للتأويل، فلن تحقق مسيرة الإصلاح والتحديث أهدافها.

الفرض السابع: أن نجاح مسيرة الإصلاح والتحديث و تحقق أهدافها، رهن، ليس فقط بقدرتنا، بل بإرادتنا وبمصداقية نوايانا في التحول من ثقافة المسموح أو ثقافة النص إلى ثقافة الممنوع أو ثقافة المعيار أو حتى ثقافة الاختيار، و رهن بتطبيق هذا المنهج العلمي للإصلاح والتطوير.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في توضيح أبعاد علم الاقتصاد كمنهج علمي يكفل تحقق الأهداف الحقيقية للإصلاح والتحديث في بلدنا والتي أراها على الشكل الآتي :

1- إطلاق ورشة التربية والتعليم والتدريب وإعادة التدريب على صناعة المعايير والقوانين الموضوعية غير القابلة للتأويل وفي كل المجالات، وذلك في سياق ترسيخ المنطق أو الفلسفة التي تؤكد على أنه، على الرغم من أنه لكل مشكلة عدة حلول، إلا أنه لها حل أمثل وحيد، مما يحتم المقارنة والإفادة في ذلك وإلى أقصى حد ممكن من المعايير والقوانين المثلى المكتشفة والمجربة عالميا .

2- إلغاء كل الظواهر والمؤسسات والآليات التي من الممكن أن تسمح لأي فرد أو جهة (ومهما كان موقعها أو ترتيبها الوظيفي)، سواء بالخروج عن المعيار أو القانون الموضوعي، أو بإقرار أي معيار أو قانون يمكن (ولو بأي شكل من الأشكال والأساليب) تأويله، و إجهاضه .

3- وفي سياق ذلك، يتحتم ليس فقط، أن نقرر المعايير أو القوانين الموضوعية وغير القابلة للتأويل أو للتفسير لأكثر من معنى، بل أن نتأكد من اقتناع ومشاركة جميع أفراد الوطن، مقيمين وغير مقيمين بذلك.

4- ولهذا يتحتم تحقق الثقة المطلوبة باستقلالية وقدرة أنظمة التشريع والقضاء والأعلام على صناعة وتطبيق هذه المعايير أو القوانين التي لا يمكن تأويلها، وذلك في سياق تطبيق ثقافة الممنوع، أو ثقافة المعيار، أو حتى ثقافة الاختيار، كمنهج علمي تطبيقي للإصلاح والتحديث.

5- بناء مؤسسات وآليات اقتصاد السوق وترسيخ الإدارة التنموية لحلقة الأجور-الأسعار، و تحقق حد أدنى من الثقة بقيمة العملة الوطنية، وفرملة كل آليات التضخم المتوقع.

6- وفي سياق بناء مؤسسات وآليات اقتصاد السوق يجب أن يتحقق حد أدنى من الثقة بالنظام المالي، والنقدي وفرملة كل آليات تهريب أو هروب القطع الأجنبي، بل إطلاق وبناء آليات جلب هذا القطع الأجنبي، في ظل مناخ حقيقي للاستثمار، والذي من أهم شروطه توحيد معايير هذا الاستثمار .

7- إدارة الاقتصاد الوطني من خلال المعايير الاقتصادية والمالية والنقدية وتفعيل عمل الدورة الاقتصادية .

8- ترسيخ ثقافة الممنوع كمعيار، و ترسيخ ثقافة الاختيار، بهدف التحريض على الإبداع وخلق القيم المضافة وصولا إلى تحقق الناتج الممكن، أو ناتج التشغيل الكامل.

9-وفي سياق ذلك يمكننا التأكيد على أنه وحده اقتصاد السوق الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو ومكافحة البطالة، فتوظف الأفراد وخلق فرص العمل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التخصيص الأمثل للموارد، و في سياق التأليف الأمثل بين عناصر الإنتاج، وذلك بغض النظر عن طبيعة الملكية، خاصة وأن التنمية بالأسهم (أو بالمشاركة) في سياق بناء وإعادة بناء الأسواق الكفء ،كالأسواق الرئيسة للسوق المالية، أو سوق رأس المال المورق بشقيه الأولي والثانوي (وعلى وجه الخصوص البورصة) والتي أصبحت سمة من سمات الاقتصاد المتقدم.

10- وفي سياق ذلك حتمية زيادة المستوى التكنولوجي للفعاليات الاقتصادية .

11- زيادة صافي الصادرات التنافسية، وصولا لتعويم العملة الوطنية والدخول في اتفاقية التجارة الدولية.

12-تقوية مالية الدولة، من أجل التمكن من الإدارة التنموية لحلقة الأجور-الأسعار، و من أجل التدخل الحكومي التنموي في الحياة الاقتصادية وفي سياق تحقق هذه الأهداف .....، وهكذا كمنهج علمي متكامل وكحلقة مغلقة .

منهج البحث:

في سياق التحليل الوصفي لمشكلة هذا البحث، أتبع الباحث عموما المنهج الاستنباطي في التجديد العلمي في تحديد طبيعة ودور مفردات وعناصر هذا البحث، خاصة الرئيسة منها .

مشكلة البحث:

1- من المؤكد أن انطلاقة منهج بناء المؤسسات في سوريا، ترافقت مع بداية التأسيس لبناء سورية الحديثة في العقود الماضي (1)، إلا أنه بات من الواضح غياب الطبيعة المعيارية لآلية بناء هذه المؤسسات، والدليل على ذلك الغياب، ليس فقط المعايير والقوانين الموضوعية غير القابلة للتأويل في الإدارة، بل تغييب أو حتى منع (بقصد

أو بغير قصد) منطق أو فلسفة الآلية في إدارة مجمل الحياة الاقتصادية، ولدرجة استطاعت معها مجموعات من الأفراد (وبحجة صناعة الاستقرار الساكن) التحكم في مصير هذه المؤسسات، و إجهاض التقدم لصالح التخلف وإحلال المصالح الضيقة على حساب المصلحة العامة، كل ذلك في مناخ غابت فيه ثقافة الاختيار، حيث يحارب الجيد ويصعد الفاشل، وتتعطل من خلاله مؤسسات وآليات صناعة المعايير أو القوانين الموضوعية، والتي من أهم شروط وجودها، و تحقق دورها، أن لا تكون قابلة للتأويل أو للتفسير لأكثر من مضمون موضوعي محدد وواضح، وبالنتيجة تحققت وتتحقق الإدارة غير التنموية لآليات الأنفاق العام، وكأن مالية الدولة وجدت لتوزع بين هؤلاء المنتفعين، بدلا من أن تكون في خدمة تحقق الأهداف الرئيسة لهذه المالية.

ولهذا ومن أجل تحقق الاستقرار الديناميكي وليس الساكن (لأنه لا وجود لاقتصاد، أو مجتمع ساكن)، أعرض هذا البحث كمساهمة في بناء وترسيخ منهج علمي تطبيقي متكامل يؤكد على أهمية ما جرى في هذه العقود الماضية من تأسيس لمسيرة بناء المؤسسات في بلدنا، ويهدف إلى إصلاح وتحديث هذه المؤسسات من خلال إطلاق وبناء مؤسسات وآليات ثقافة الممنوع، أو ثقافة المعيار، أو ثقافة الاختيار .

2- أن اللغط الفكري ،الذي يجري اليوم في سورية، خاصة في سياق تحديد طبيعة ودور مؤسسات وآليات اقتصاد السوق (2) ناتج، ليس فقط ،عن التدخل الحكومي غير المنهجي في الحياة الاقتصادية، أي عن غياب الإدارة التنموية لحلقة الأجور _الأسعار (مثال ذلك : غياب بدلات العطالة عن العمل، وغياب الشفافية والمنافسة عموما، خاصة في سوق الضمان ،.....الخ.)، بل نتيجة لغياب هذا المنهج العلمي التطبيقي المتكامل للإصلاح والتحديث ، والذي سأعرفه وأحدده من خلال تطبيق الأبعاد الآتية لعلم الاقتصاد:

أبعاد علم الاقتصاد :

أولاً- البعد الذاتي لعلم الاقتصاد : إن الأولوية في الإدراك والممارسة لماهية العلم هامة، لدرجة يمكننا معها القول: إن سلوك الفرد وإبداعه أو إنتاجية عمله رهن في قدرته على إدراك ماهية العلم أولا، ورهن بكيفية خلقه للقيم المضافة في سياق تطبيق أبعاد هذا العلم في عمله ثانيا. ولهذا يصبح التساؤل عن ماهية العلم وأبعاده الخطوة الأولى التي يتوجب (بل يتحتم) على الفرد أن يخطوها في سياق حياته المهنية، وإلا لن يتمكن أبدا من أن يصبح فردا منتجا، ناهيك عن عدم تمكنه من الإبداع في عمله، خاصة في الوقت الذي أصبح معه هذا الإبداع يجسد المقياس الحقيقي لقدرة الشعوب على التطور. فما هي ماهية العلم إذا؟. قد تتعدد أساليب صياغة الكلمات التي نحاول من خلالها تحديد أو تعريف العلم (سواء كنا اقتصاديين أو أطباء أو مهندسين أو فيزيائيين..... الخ)، إلا أن كل هذه الصياغات لا تعدو عن كونها أشكالاً معينة لحقيقة كون العلم: "منهج التعامل مع الحقائق فقط".ويتمحور هذا التعريف حول قدرتنا على تحديد الحقائق (والحقائق فقط) المحددة للمجال الذي نطبق العلم عليه. وهذا يطرح بدوره التساؤل عن ماهية الحقيقة من أجل التعامل معها. ومن أجل تحقق علمية هذا التعامل (أي ممارسة العلم)، أبين أنه من خلال القياس المباشر للحقيقة نحصل على المعلومة التي تحدد بدورها البعد الذاتي لهذه الحقيقة المقاسة. وانطلاقاً من هذا المنطق العلمي نتوصل إلى النتيجة الآتية: هناك علاقة طردية بين كم ونوع المعلومات في حياتنا، وبين درجة تطبيق العلم في هذه الحياة.[3] الأمر الذي يمكننا معه القول : إنه على الرغم من تواجد كل المؤسسات التعليمية الضخمة كالمدارس والجامعات والوزارات (وحتى مراكز الأبحاث)، فإن خطورة غياب آليات قياس الحقائق والتعتيم على البيانات و المعلومات ووضع العقبات (بقصد أو بغير قصد) أمام الشفافية

الشاملة في المجتمع وأمام علنية هذه البيانات والمعلومات تجسد السبب الرئيس وراء تغييب السلوك العلمي للأفراد، ووراء إجهاض إنتاجيتهم وشل إبداعهم في كل مؤسساتهم وفعالياتهم التعليمية والبحثية والتطبيقية .....الخ. وهذا التعتيم ناتج عن العديد من الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية.....الخ، التي لا مجال لذكرها هنا،(مع التأكيد على أهمية التحليل الكلي والشامل لهذه الأسباب وأن لا ينظر إليها فرادا وكل على حدة وذلك لترابطها الموضوعي)، إلا إنني أرى أن الأسباب السياسية لا تجسد المفتاح الحقيقي للتوصل إلى المعالجة الكلية لعوامل الإجهاض العلمي والبحثي (الإبداعي) هذه فقط، بل الخطوة الأولى التي لا بديل عنها. وأن كنت سأكتفي هنا بتحليل الأسباب الاقتصادية والإدارية، فإن ذلك ليس مجرد الرغبة في عدم الخوض في هذه الأسباب السياسية، بل لقناعتي بأن معالجة هذه الأسباب السياسية قد يكون شرطا لازما للإصلاح والتحديث ولكنه حتما ليس شرطا كافيا. وعليه أرى إن السبب الاقتصادي الرئيس يتجسد في غياب الطلب الفعال على المعلومات[3] ويصبح غياب هذا الطلب على قياس الحقائق في المجتمع (بقصد أو بغير قصد) السبب الرئيس وراء التعتيم عليها، مع التأكيد على أن غياب هذا الطلب الفعال ناتج عن غياب الإدارة بالمعلومة أو عن الإدارة غير العلمية. وهذا ما يجسد بدوره السبب الإداري (3) والذي يمكن توضيحه انطلاقا من جوهر العملية الإدارية والمتمثل في اتخاذ القرارات، فغياب الإدارة بالمعلومة حصرا، أي غياب القرارات المستندة للمعلومات فقط سيؤدي إلى سيادة القرارات الارتجالية أو المزاجية والمحققة للمصلحة الشخصية لمتخذ القرار فقط وسيبقى الطلب على المعلومات أو مستوى الشفافية ضعيفا، لدرجة يضطر معها من يرغب بالحصول على المعلومات التي تقيس حقائق بلده التفتيش عنها في دول ومجتمعات أخرى متقدمة تقوم بصناعة هذه المعلومات (على الرغم من تحملها لتكاليفها)، وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات العلمية في هذه الدول المتقدمة، ولهذا نجد أن المفتاح الأول لإدخال ونشر العلم في البلدان المتخلفة هو ترسيخ سلطة كل من القانون الموضوعي والقانون الوضعي معا في سياق الإدارة بالمعلومة حصرا. ففي حالة ترسيخ سلطة القانون الوضعي تقوم الإدارة بنفسها بقياس حقائق إنتاجها، بما فيها أسعار هذا الإنتاج في كل فترة زمنية، ولنفترض على سبيل المثال: أن بيانات أو معلومات المبيعات (العرض) والأسعار كمتغير رئيس في قانون العرض لإحدى المؤسسات الإنتاجية كانت كالآتي :

جدول رقم (1) : بيانات مفترضة عن كميات العرض والأسعار المقابلة لها، لمؤسسة ما و في فترة محددة

الزمن	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
العرض	14	29	51.5	73	81.5	89	97.5	108	145.5	177
الأسعار	13	17	23	28	31	33	35	36	45	47

ولنطرح السؤال الآتي : هل تكفي هذه البيانات للدلالة على حقيقة العملية الإنتاجية (أو حقيقة عمل قانون العرض الموضوعي) في هذه المؤسسة ؟، ثم، هل هذه البيانات صحيحة فعلا؟ ومن الواضح أن مجرد الإفصاح عن هذه البيانات لا يعني بعد الإجابة على هذه الأسئلة، لأنها معلنة كتجسيد لسلطة القانون الوضعي فقط، ولهذا فهي، في غياب تحقق آلية القوانين الموضوعية لاقتصاد السوق، في الغالب غير صحيحة ووضعت من أجل تغطية عيوب الإنتاج، سواء من ناحية نوعية و جودة الإنتاج ، كاستخدام المواد الفاسدة والرخيصة، أو من ناحية التلاعب على قوانين الإفصاح في المؤسسات الإنتاجية وذلك لمجرد نشر هذه المعلومات الوهمية وغير الصحيحة.وهذا ما يظهر

لنا النتيجة الهامة الآتية: إن القياس الذاتي أو الوحيد الجانب للحقائق من قبل جهة واحدة والاستناد على مصلحة واحدة، مصلحة هذه الجهة التي تقوم بعملية القياس لحقائقها، سوف لن يحقق أو ينجم عنه معلومات صحيحة، وذلك مهما علا شأن وأهمية التشريع الوضعي لعملية القياس هذه، لدرجة نجد معها أنه في الدول المتخلفة قد يرقى تشريع عمليات الإفصاح والعلنية هذه لدرجة أن تنص عليها الدساتير ولكن دون التوصل إلى معلومات صحيحة. فما السبب إذا؟ وهل يعني هذا أن البعد الذاتي غير كاف للتعرف على الحقائق وللتعامل معها كممارسة علمية؟

ثانياً– البعد النسبي لعلم الاقتصاد : لقد أثبتت التجربة أن مجرد التأكيد على ترسيخ سلطة القانون الوضعي الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط غير كاف لتحقق دقة ومصداقية المعلومات، لدرجة يمكننا معها القول: أن تحقق دقة ومصداقية المعلومات وقياس الحقائق أو التحديد الموضوعي (أو الوجودي) لها غير ممكن إلا في مناخ المنافسة. والمقصود بالمنافسة : وجود مصلحة لقياس هذه الحقائق من قبل الجانب الأخر أو من قبل النقيض، أي من قبل جانبين متعارضين على الأقل، على اعتبار أنه حول أي حقيقة تتعارض أو تتناقض مصلحتين على الأقل ، ولهذا يمكن تعريف المنافسة : بأنها التطبيق القضائي لقوانين (أو معايير) محددة وضعيا على جميع المصالح المتنافسة ومن خلال تحقق آلية عمل القوانين أو المعايير الموضوعية.وفي مثالنا هذا نجد أن الطلب على إنتاج هذه المؤسسة هو الجانب (أو القانون الموضوعي) الرئيس الأخر (إلى جانب قانون العرض) الذي يتحتم الكشف عنه، وقياسه من أجل تحقق المنافسة والتوصل إلى معلومات صحيحة عن حقائق سوق هذه السلعة التي تقوم هذه المؤسسة بإنتاجها. وبافتراض أن بيانات الطلب (مع العرض والأسعار) كانت كالآتي:

جدول رقم (2) : بيانات مفترضة عن كميات العرض والأسعار والطلب، لمؤسسة ما و في فترة محددة

الزمن	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الطلب	114	109	101	95	91	87	86	70	52	31
العرض	13	28	50.5	73	80.5	88	95.5	103	125.5	148
الأسعار	12	16	22	28	30	32	34	36	42	48

فإنه وبناء على هذه المعلومات الأخيرة عن الطلب على إنتاج هذه المؤسسة ستختلف طبيعة القرارات التي من الممكن أن تتخذها إدارة هذه المؤسسة، لدرجة نجد معها أنه من الممكن لهذه الإدارة أن تقرر التوقف عن الاستمرار في العملية الإنتاجية بسبب الهبوط الحاد في الطلب على إنتاج هذه المؤسسة، خاصة وأن هذا الطلب في الفترات الثامنة والتاسعة والعاشرة قد انخفض بشدة بينما الإنتاج والعرض (أو فائض السوق) يتزايد بشكل كبير وكأن هذه المؤسسة لا تنتج للسوق (أو للطلب)، بل للتخزين الذي ينجم عنه تكاليف كبيرة غير مبررة، تؤدي إلى ظهور الخسائر الفادحة في المركز المالي لهذه المؤسسة، ولدرجة يصبح معها وجود هذه المؤسسة في السوق غير مبرر على الإطلاق، ويشكل الظاهرة الرئيسة في سياق آلية التخلف، وذلك مهما كانت طبيعة ودور ومكانة المصالح الفردية المتطفلة والمتعايشة على هذه المؤسسة (كالبقرة الحلوب). وبناء عليه تتجسد حتمية وجود المنافسة من أجل قياس الحقائق بشكل كلي وشامل وصحيح، لأنه في غياب هذه المنافسة سيكون دور إدارة المؤسسة العامة خطيرا، وذلك ليس فقط نتيجة لتكبدها الخسائر، بل أيضا بسبب التغطية غير الشفافة لهذه الخسائر الفادحة، حيث تغطى كل هذه الخسائر من قبل الموازنة العامة للدولة، ومن قبل دافعي الضرائب، لدرجة باتت معها هذه الموازنة العامة

وفي العديد من الدول المتخلفة تفصل وتبوب وفقا لهذه المصالح الشخصية، وألا كيف يبرر إذا هذا الاستمرار في العملية الإنتاجية في هذه المؤسسات الخاسرة إلى الحد الذي أصبح معه وجودها مرتبطا بطبيعتها الطفيلية والانتهازية، و غدت الوحش المفترس لحقوق دافعي الضرائب، بل أصبحت في الكثير من الأحيان لا تستطيع حتى الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأسمالها التأسيسي، ولأصولها، فكيف إذاً ستتمكن من تحديث هذه الأصول ومجاراة التقدم التقني ورفع مستوى معيشة عامليها.....الخ. من كل ذلك نجد أنه لابد من أن تتم عملية قياس للحقائق من قبل جميع الأطراف التي لها مصلحة ما في التعامل مع هذه الحقائق، وذلك لأن عملية الاقتصار على جهة بعينها لتقيس الحقائق ستقود إلى قياس مشوه لهذه الحقائق ولمعلومات غير صحيحة. وحدها حرية المشاركة في عميلة القياس هذه ومن قبل جميع الأطراف التي لها مصلحة في ذلك (وفي أي زمان ومكان معينين) تكفل الوصول إلى قياس موضوعي ومعلومات صحيحة، وتحقق سيادة مناخ الشفافية أو آلية عمل القوانين الموضوعية، مما سيؤدي إلى ترسيخ أسس الإدارة العلمية وتحقق متطلبات اقتصاد السوق [3]. وهنا نلاحظ أن أخذ العرض والطلب سويا لا يمثل تحقق آلية القوانين الموضوعية للسوق فقط، بل المشاركة الاقتصادية الحقيقية وفي أوسع جوانبها، حيث لا يوجد فرد في المجتمع إلا وله مصلحة، إن لم يكن في عرض هذه السلعة أو الخدمة كمنتج ، فحتما في الطلب على هذه السلعة كمستهلك . وسأوضح عملية أو آلية المشاركة هذه بعملية البيع والشراء، التي تتكون من عناصر أو أدوات قياس مجردة، كالآتي:

أ–وحدة القياس (الكغ الواحد وأجزاؤه ومضاعفاته) و الميزان.

ب–السلعة بالإضافة إلى وسيلة الدفع ، أو النقود. علما أنه من خلال هذه الأدوات المجردة فقط سوف لن تتحقق بعد العلاقة الاقتصادية التنموية بين البائع والمشتري. وذلك لغياب العنصر الثالث الأهم وهو:

ج–سيادة مناخ الشفافية والمنافسة في عملية البيع والشراء هذه، وهذه السيادة لمناخ الشفافية والمنافسة لا تأتي فقط من خلال القوانين الوضعية، بل والأهم من ذلك من خلال القوانين الموضوعية للسوق.وذلك انطلاقاً من حقيقة كون مناخ الشفافية والمنافسة هو المناخ الموضوعي لآلية اقتصاد السوق، وهذه العناصر الثلاثة تشكل معا الشروط الموضوعية لإتمام عملية البيع والشراء هذه، وتصبح عملية الإخلال بأي شرط من هذه الشروط الثلاثة، إلغاء لعملية أو لآلية المشاركة أو المنافسة في عملية البيع والشراء ككل.علما بأنه أصبح من الواضح في اقتصاد السوق وفي ظل سيادة مناخ الشفافية والمنافسة، طبيعة ودور المعلومة المثلى بالنسبة لكل من البائع والمشتري. لدرجة أصبحت معها هذه المعلومة المثلى (أو الكفء) المقياس الحقيقي لدرجة كفاءة السوق (3)، إذ أصبحت تقسم درجات كفاءة الأسواق كالآتي:

1– سوق كفء ومعلومات مثلى .

2–سوق متوسطة الكفاءة ومعلومات متوسطة الأمثلية .

3–سوق ضعيفة الكفاءة ومعلومات غير مثلى (وحتى غير صحيحة).

والسؤال الذي أصبح يطرح نفسه هنا: طالما أن أدوات القياس المجردة (المذكورة سابقا في (أ) و(ب)) هي نفسها في هذه الأسواق الثلاثة، فلماذا إذاً هذا الاختلاف في درجة الكفاءة بين هذه الأسواق؟ الجواب على ذلك أصبح واضحاً: وذلك لاختلاف درجة سيادة مناخ الشفافية والمنافسة، أي لاختلاف مستوى التطور والتقدم في درجة تحقق قوانين وآلية السوق الموضوعية، وهذا ما يؤدي إلى تعمق الفجوة الهائلة والخطيرة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. ففي عصر الثورة التكنولوجية الهائلة أصبح استخدام وترسيخ آليات الشفافية والمنافسة بهدف تحقق

الأسواق الكفء ممكناً. ومن خلال الإفادة من تقنيات الاتصال ونظم المعلومات الحديثة، يستطيع رجل الأعمال من السيارة أو من الطائرة... الخ. القيام بالبيع أو الشراء في البورصة أو خارجها ويستطيع أن يحقق القيمة المضافة الأمثل وذلك بسبب حصوله على المعلومات المثلى، سواء بدقتها أو سرعتها أو صحتها أو شموليتها..... الخ. بينما يبقى رجل الأعمال في الدولة المتخلفة أياما إن لم يكن شهورا يجري مسرعا لإتمام أوراق ملف ضخم من أجل الحصول على إذن للقيام بعمله (4).لذلك أصبح دور وأهمية الشفافية والمنافسة معاً واضحاً (لأنه لا يمكن الفصل بينهما) في التوصل إلى إنتاج المعلومة المثلى. علما بأنه يوجد لهذه المعلومة المثلى خصائص بالغة الأهمية، كالسرعة وارتفاع القيم المضافة والدقة وانخفاض التكاليف وسهولة النسخ والحفض ،.....الخ، لدرجة يمكن معها القول إن الاقتصاد المعرفي أو اقتصاد المعلومات أصبح يحتل المكانة ليس فقط المتفوقة، بل المركزية في مجمل عملية الإنتاج وعملية إعادة الإنتاج. وذلك بالإضافة إلى أن التسويق على الانترنت مثلا أصبح يحتل النصيب الأكبر من مجمل التسويق العالمي.....(5) وبناء عليه كلما زادت درجة أمثلية المعلومة كلما زادت القيمة التي تضيفها هذه المعلومة، ناهيك عن الدور المتقدم للمعلومة في عملية الإنتاج، لدرجة يمكن معها لعملية الإنتاج ككل إن تتوقف في غياب هذه المعلومة، رغم توافر عناصر الإنتاج التقليدية الأربعة (العمل، الموارد الطبيعية والاقتصادية، التنظيم، رأس المال).

ثالثا– البعد الجدلي لعلم الاقتصاد: إنه من المهم جدا عند الحصول على البيانات أو المعلومات الصحيحة أن نقوم بالتعامل معها، أي بتحليلها وفقاً لأسس علمية يحكمها المنطق، وسوف يجسد منطق العلاقات الجدلية بين نوعية البيانات (المدخلات) ونوعية الأهداف (المخرجات) طبيعة العلم ونطاقه. ومن أهم مسلمات المنطق في تحليل ظواهر أو حقائق الحياة الاقتصادية تحديد العلاقات بين هذه الظواهر أو الحقائق. وهذه العلاقات تتجسد في ثلاثة مستويات كالآتي:

المستوى الأول: الفرض: إن الأدوات والطرق والوسائل والتعريفات والافتراضات والاقتراحات التي يقوم بها ويخلقها ويقدمها علم الاقتصاد تشكل وتجسد مقومات وأركان وبنيان النظريات والنماذج و القوانين الاقتصادية، وذلك في سياق تسلسل علمي يستدل عليه من خلال الارتباط بين المتغيرات، بحيث تعتمد قيمة متغير ما على قيمة متغير آخر أو على قيم عدة متغيرات أخرى، ولهذا يستنتج علاقة تبعية معينة بين هذه المتغيرات. حيث أن الفرض يتطور إلى نظرية عندما تثبت صحته في مكان وزمان محددين، بينما القانون الموضوعي هو النظرية التي تثبت صحتها لكل زمان ومكان.

المستوى الثاني: النظرية: تعرف النظرية: على أنها فرض ثبتت صحته في مكان وزمان محددين، فالتفكير العلمي، ليس فقط تطوير لنظرية معينة انطلاقا من الفروض والبديهيات أو المسلمات الأساسية، بل اختبار لصحة هذه النظرية بتطبيقها على الواقع والتأكد من مدى قدرتها على تفسير إحداثه. والنظريات التي لا تتفق مع الواقع فهي نظريات غير صحيحة ويجب رفضها. وتكتسب أية نظرية اقتصادية أهميتها من خلال قدرتها على التنبؤ بالنتائج الاقتصادية عبر المستقبل. وقد طور الاقتصاديون النظرية الاقتصادية من خلال تحليل تأثير الدوافع على صانعي القرارات، لهذا يجب اختبار النظرية من خلال ما يحدث في دنيا الواقع. وأثناء الاختبار إما أن نؤيد النظرية وأما أن نعرف أنها بحاجة إلى تقويم أو تعديل، وإما أن نرفضها. فلو كانت الأحداث في عالم الواقع متطابقة مع النظرية، فإنه يمكن لنا القول إنها ذات قيمة تنبئية كبيرة، وعلى العكس يجب رفضها عندما لا تتوافق مع واقع الحياة

الاقتصادية. وإذا كان من المستحيل اختبار العلاقات النظرية في فرع من فروع المعرفة، فإن ذلك الفرع يخرج من إطار العلم .

المستوى الثالث: <u>القانون الموضوعي</u>: وحدها القوانين الموضوعية تكون بنية وهيكل علم الاقتصاد[3]، أما الفرض أوالنظرية، فكل منها نزيل مؤقت، ويمكن أن يصبح جزءاً حقيقياً من هذا العلم عندما يرتقي إلى مرتبة القانون الموضوعي. لهذا نجد أن الوظيفة الرئيسة لعلم الاقتصاد تتمثل في تجميع وتراكم التعميمات التطبيقية التي تم اختبارها حول طبيعة وقوة العلاقات التي تظهر في الاقتصاد. وتكون هذه التعميمات أكثر أهمية وأكثر إفادة كلما كانت أكثر تحديدا كمعيار واضح وغير قابل للتأويل .ولهذا يجب أن تكون المعرفة تطبيقية حتى نتمكن من التأكد من صحة النظريات، وتحديد وكشف المعايير أو القوانين الاقتصادية الموضوعية. ومن الأمثلة على الارتقاء المعرفي انطلاقا من الفرض إلى النظرية ثم إلى القانون أو المعيار الموضوعي، نذكر المثال الآتي: من المعروف أن جميع الأنظمة الشمولية، سواء العبودية أو الإقطاعية أو الماركسية أو الماوية (كما طبقت في الدول التي أطلق عليها سابقا دول المنظومة الاشتراكية أو في الصين) قد سقطت. وعندما نتساءل عن السبب الرئيس لسقوط هذه التنظيمات جميعا وعن طبيعة العامل المشترك فيما بينها والذي أدى بدوره إلى هذا السقوط الحتمي، لوجدنا أن هذه التنظيمات بقيت على الدوام تنظم المجتمع وفقا لافتراضات ووفقا لنظريات لم ترتق يوماً إلى مرتبة القوانين أو المعايير الموضوعية، وبقيت الأنظمة العبودية والإقطاعية والماركسية والماوية مجرد فروض أو حتى مجرد نظريات (أو إيديولوجيات) ولم تستطع أن ترتقي إلى المرحلة التي استطاع اقتصاد السوق أن يصلها، ألا وهي مرحلة أو مرتبة القوانين أو المعايير الموضوعية، فاقتصاد السوق ما لبث يتطور ومنذ وجوده في بداية النهضة الصناعية الأوربية حتى يومنا هذا. وسيبقى للأبد متطورا ومتفوقا على كل التنظيمات البديلة للمجتمعات، وذلك لأنه يرتكز ويتكون من قوانين موضوعية، ناتجة عن حقائق الحياة الاقتصادية، وليس مجرد افتراضات ونظريات. فقوانين الطلب والعرض....الخ من قوانين أو معايير السوق الموضوعية تصلح لكل زمان ومكان وبنيت وتطورت من حقائق وجود الإنسان نفسه. فالإنسان يطمح دوماً لأن يعمل حسب طاقته ليحصل بالمقابل على أجر يساوي عمله.وهذه الآلية التي تأسست على هذه الحقيقة للإنسان لم تستطع هذه الأنظمة الشمولية تطبيقها، وعجزت بالتالي عن صنع بديل حقيقي لها، لدرجة أحلت محلها آليات التبعية والتي تجهض ملكات الإبداع والتطور و حرية الإنسان كإنسان، فالعبد تابع بكل جوانب حياته (شمولياً) للسيد، والفلاح تابع (شمولياً) للإقطاعي، والمواطن تابع (شمولياً) للدولة المركزية أو غير المعيارية. والتبعية الشمولية تختلف جذرياً عن التبعية المعيارية (كما هو حال تبعية الفرد لاقتصاد السوق)، لأنه في التبعية الشمولية يحدد السيد والإقطاعي والدولة الشمولية كل جوانب حياة العبد والفلاح والمواطن، و تحدد وفقا لذلك كليا (أو شمولياً) ما هو مسموح كبديل عن تحديد ما هو ممنوع، وهذا التحديد ليس فقط بالقوانين الوضعية والمناقضة في الكثير من جوانبها للقوانين الموضوعية للحياة الطبيعية للإنسان، بل بالمؤسسات و بكل الأدوات القمعية التي من شأنها تطبيق هذا التحديد الشمولي لما هو مسموح، والتي أدت بالتالي إلى وأد وإجهاض كل مقومات المبادرة والمشاركة لدى الأفراد . فجمدت العقول وكبتت الأفكار خوفا من أن تكون ممنوعة، لأنه لا معايير أو حدود واضحة ومستمرة وثابتة (وغير قابلة للتأويل) بين الممنوع والمسموح، وبالنتيجة تضيق باستمرار ومع مرور الوقت مساحة المسموح لصالح غير المسموح، ليتعمق بالتالي التخلف يوما بعد يوم. بينما في اقتصاد السوق (حيث التبعية المعيارية) يتحدد (من خلال المعايير غير القابلة للتأويل) فقط ما هو ممنوع، انطلاقاً من الآلية أو المنطق الذي يقول: (المسموح: كل ما هو غير ممنوع). ولهذا استطاع اقتصاد السوق وحده

تحقيق هذه الآلية وتطبيق هذا المنطق لأنه يحاكي بذلك متطلبات الإنسان (3). وهنا في اقتصاد السوق تضيق باستمرار ومع مرور الوقت مساحة الممنوع لصالح المسموح، ليتعمق بالتالي التقدم يوما عن يوم. وانطلاقاً من تعريف العلم: كمنهج للتعامل مع الحقائق فقط، يمكننا القول أن اقتصاد السوق وحده الذي يطبق المنهج العلمي من بين جميع هذه التنظيمات و استطاع وحده ومن خلال التدخل الحكومي التنموي في الحياة الاقتصادية (والذي سأوضح مضمونه لاحقا) أن يحقق المنهج الأمثل في حل المشكلة الاقتصادية ، ولهذا استمر وسيستمر دوماً كمنهج علمي للإصلاح والتحديث، في العديد من الدول التي أخذت تباعا في تطبيقه وخير مثال على ذلك الصين والتي انتقلت (باستخدام قوانين وآليات اقتصاد السوق) من حالة المثل في مشاكل السكان والفقر .....الخ، إلى حالة المثل في معدلات النمو المرتفعة .....الخ، لدرجة يمكنني معها القول أن استمرار عجلة النمو والتقدم هذه في الصين و استمرارية هذا المنهج العلمي للإصلاح والتحديث في المجتمع الصيني، رهن بمدى استمرار الصين في تلبية متطلبات وشروط اقتصاد السوق،، وأود هنا أن أشير إلى أن هذا المنطق أو هذا التحليل العلمي قد جسد بالنسبة لي الدافع الرئيس لكتابة هذا البحث وتحت هذا العنوان، ولعلي في ذلك شديد الرغبة في أن لا نقع مرة أخرى في مصيدة الشعارات (كغطاء لمصالح البعض)، حتى نكتشف بعد خمسين سنة قادمة، أن ما تفعله الصين، ليس وصفة شعوذة، أو سحر ما، كما كان عليه حالنا عندما أهدرنا عقود عديدة من السنوات لنكتشف، أن الماركسية، كما طبقت في الاتحاد السوفيتي، لا يمكن أن تكون بديلا حقيقيا، لاقتصاد السوق، لأن دور السوق في التخصيص والتوزيع التنموي للموارد، لا يمكن للشعارات و لسلطة أو لحزب، .....الخ. أن يكون بديلا له. نعم : مبدأ من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، مبدأ للنظام الاشتراكي، ويحاكي حقائق المشكلة الاقتصادية، ولكنه أيضا مبدأ اقتصاد السوق، أو لا يمكن تحققه إلا من خلال اقتصاد السوق، حيث التدخل التنموي للحكومة في الإدارة التنموية لحلقة الأجور– الأسعار ،(أنظر لاحقا) .

رابعا– <u>البعد الحركي لعلم الاقتصاد</u> : أن من طبيعة الحقائق الاقتصادية أن تتحرك دائماً في الزمن، و يعتبر البعد الحركي للحقائق الاقتصادية بعداً ضمنياً، بل أكثر من ذلك، أن أي قياس ساكن للحقائق الاقتصادية سوف لن ينجم عنه دليل مفيد أومعيار موضوعي، ومهما كانت طبيعة ووسائل وأدوات ونماذج هذا القياس، و حتى لو تحققت الأبعاد الأخرى (مثل الشفافية والمنافسة) في عملية قياس الحقائق الاقتصادية، إلا إنها لا يمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب خارج الزمن. ولهذا يبقى التحليل الساكن أو التحليل الساكن المقارن أدوات وطرق أكاديمية توضيحية لا تؤدي إلى مخرجات حقيقية تطبيقية ويمكن إعادة إدخالها في النماذج التي نهدف من خلالها إلى التعامل مع الحقائق بالشكل العلمي. فما هي حقيقة هذا التحليل الحركي إذاً ؟ وحده التحليل الحركي يستطيع قياس حقائق آلية السوق، فمثلا، عندما يرتفع السعر يؤدي إلى انخفاض الطلب وزيادة العرض مما يؤدي إلى تحقق الفائض، (أو كآلية معاكسة العجز) وهذا الفائض (أو العجز) يتصف بالآتي:

فهو من ناحية أولى: لا يعبر عن مجرد انخفاض في الطلب (أي بمعزل عن تغيرات العرض) أو ارتفاع في العرض (أي بمعزل عن تغيرات الطلب).

وهو من ناحية ثانية: لا يعبر عن مجرد انخفاض في الطلب وارتفاع في العرض لمرة واحدة، بل يعبر عن تدفق وعن عملية مستمرة (6). نعم أنه يعبر عن تغير و عن معدل تغير في الزمن، وتتضح طبيعة آلية السوق من خلال هذا الارتباط بين كل من آليات الارتفاع أو الانخفاض و آليات التدفق (الفائض أو العجز)، سواء في الأسعار أو في كل من الطلب والعرض.

خامسا- <u>البعد الدوري لعلم الاقتصاد</u> : ويقصد به الدوران الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي لأربع أطوار أو مراحل تجسد البعد الطبيعي لتغير و لتطور الحقائق الاقتصادية، وذلك سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، و تتميز الدورة الاقتصادية بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: الكساد، والتي تتميز بالخصائص الآتية:

أ- هبوط الطلب الكلي بسرعة كبيرة تفوق بنسبة هيكلية سرعة تغير العرض الكلي.

ب-مما ينجم عنه فائض عرض هيكلي (النهاية العظمى لفائض العرض).

ج-مما يؤدي إلى التراكم الهيكلي في المخزون.

د- مما يؤدي إلى ضغط فائض العرض على الأسعار لجهة تخفيضها.

هـ-مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات و الأرباح، و تدني مستويات الإنتاج.

و- مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التمويلية للعملية الإنتاجية في مختلف الفعاليات الاقتصادية.

ز- وبالنتيجة ارتفاع نسبة البطالة، بحدود ما بات يطلق عليه بالمعدل الطبيعي للبطالة (3-5)%.

وهنا في فترة الكساد هذه سيكون أي نشاط اقتصادي مرغما، سواء بطبيعته الاقتصادية أو بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد ككل على محاربة هذا الكساد والوسائل المتاحة كافة.ومن أدوات مقاومة الانكماش و الكساد، وبهدف إنعاش الاقتصاد ومقاومة البطالة، نذكر أيضا:

أ- خفض سعر الفائدة، والضرائب، و زيادة الإنفاق العام (أو حتى الدين العام).

ب-العمل على زيادة النمو الاقتصادي، و زيادة مستوى التشغيل.

ج-ما ينجم عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة : مثل الإعفاء من بعض الديون على النشاطات متوسطة وصغيرة الحجم واعتبارها ديون معدومة (مثال ذلك اليابان) (2) .

د- إتباع سياسات مالية توسعية وزيادة ضخ السيولة إلى حدود التضخم الهيكلي (كخط أحمر).

المرحلة الثانية: الانتعاش، والتي يمكن التعبير عنها بنقطة انعطاف معدل سرعة نمو الناتج القومي من التزايد بسرعة متزايدة إلى التزايد بسرعة متناقصة، والتي تتميز بالخصائص الآتية:

أ- تحقق الاكتشافات والاختراعات العلمية، و رفع سوية التشريعات والقوانين الوضعية.

ب- الكشف العلمي عن المزيد من القوانين الموضوعية لاقتصاد السوق.

ج - تعميق الشفافية والمنافسة ورفع درجة أمثلية المعلومة، و مستوى كفاءة السوق.

د- تدخل المصرف المركزي بكافة وظائفه وسائله وإمكانياته (7).

هـ - مما ينجم عن ذلك رفع معدلات تشغيل اليد العاملة من خلال زيادة الميل الحدي للاستثمار.

و - مما ينجم عنه انخفاض معدل البطالة، و زيادة الإنتاج وتحرر المخزون .

ز- مما ينجم عنه زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة الدخل القومي أو الأجور و مجمل عوائد عناصر الإنتاج. وقد تبدو هذه المرحلة ملائمة للفعاليات الاقتصادية، إلا أنها ستنطوي حتماً على ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، و تحقق معدلات معينة من التضخم الفعلي أو حتى من التضخم المتوقع يمكن أن ينجم عنه خطر حقيقي على الاقتصاد ككل، باعتبار أن حدود التضخم الهيكلي (كخط أحمر) ما بات يطلق عليه بالمعدل الطبيعي للتضخم من (3-5)%.

المرحلة الثالثة: الرواج : يبلغ الطلب الكلي مستويات الإنتاج القصوى ويتجاوزها ليقترب من مستوى العمالة الكاملة (النهاية العظمى للعجز الكلي) والذي على الرغم من كونه مقياسا للناتج الممكن، إلا أنه في هذه المرحلة، وفي هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، و إن استمر هذا الارتفاع الفعلي في المستوى العام للأسعار، أو حتى إن ارتفع معدل التضخم المتوقع بسرعة كبيرة، لتحقق بذلك معدل ما من التضخم الفعلي يتوجب عندها فرملته، ومن أدوات فرملة مرحلة الرواج (أو مقاومة التضخم):

أ- ما ينجم عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة من أدوات وأساليب محددة يفترض وجودها لتحقق الحلول المثلى للمشاكل الاقتصادية، وكمثال على هذه الأدوات والأساليب : القيام بعمليات الخصخصة أو الاندماج لتصفية النشاطات الخاسرة أو ذات التكنولوجيا المتخلفة (8).

ب- زيادة كل من معدلات الفائدة والضرائب، و تخفيض الإنفاق العام (أو حتى الدين العام).

ج- مقاومة التضخم بالبطالة، مع تطبيق نظام بدل البطالة .

د- محاولة تطبيق كافة خصائص مرحلة الانتعاش المذكورة سابقاً

المرحلة الرابعة (الانكماش): نقطة انعطاف تغير معدل سرعة نمو الناتج من التزايد بسرعة متزايدة إلى التزايد بسرعة متناقصة، وتتميز باستمرار انخفاض الطلب الكلي، وانخفاض الإنتاج والعمالة.

وأخيرا العودة إلى المرحلة الأولى (الكساد) : حيث يتواصل انكماش الطلب الكلي في سياق تعميق ظواهر مرحلة الكساد من خلال إتباع سياسات مالية ضيقة من شأنها زيادة التسرب من الاقتصاد (سحب السيولة) إلى حدود البطالة الهيكلية (كخط أحمر)، مما سيشكل بدوره مرة أخرى المعدل الطبيعي للبطالة من (3-5)%.، .....وهكذا كدورة مغلقة. ومن الملاحظ أنه على الرغم من أهمية إدارة الطلب الكلي و استخدام أدوات المضاعف والمسارع كوسائل حقيقية للتأثير في مسار الدورة الاقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن من حيث المبدأ إزالتها، إنما الذي من الممكن عمله هو فقط محاولة التأثير على مسار هذه الدورة بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثارها السلبية وخاصة من خلال إتباع منهج الاستقرار الديناميكي، الذي نوضحه في هذا البحث . ذلك الاستقرار الذي يتحقق من خلال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي من شأنها توجيه وتحديد كل من التسربات والإضافات للمحافظة على أقل فجوات الانحراف عن الناتج الاحتمالي أو الممكن. ومن الملاحظ أنه يجب على الدوام أخذ طبيعة وخصائص ومقومات ومتطلبات وأبعاد المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية بالحسبان عند دراسة وتحليل الحقائق الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي، لأنه بات من المؤكد وفقا لآليات عمل هذه الدورة الاقتصادية وجود قوانين وأدوات قد تتضح أكثر على الصعيد الكلي، إلا أنها في الحقيقة نتاج للحقائق الجزئية، بل أكثر من ذلك بكثير فهي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الحقائق الجزئية وخاصة على سلوك المستهلك والمنتج....الخ. لذا لا يجوز تجاهل الدور الرئيس لهذه الدورة الاقتصادية، وخاصة على صعيد تثبيت دعائم الاستقرار الاقتصادي الديناميكي، والذي يعتبر لا بديل عنه للتوسع في الاستثمارات و الصادرات...الخ، ونشير هنا أنه قد يطمح بعضهم لدرجة أن يتخيل معها أنه يستطيع أن يبقي الاقتصاد متأرجحا فقط ما بين مرحلتي الانتعاش والرواج، وهو ما يشكل (أن صح التعبير) فصل الربيع في الدورة الاقتصادية. إلا أننا نؤكد أنه لا فصل ربيع من دون الفصول الأخرى، ولا دورة طبيعية من دون هذه الفصول الأربعة، وإن كان الربيع هو الهدف الحقيقي (أ الأفضل لدينا)، يكفي أن نصب الجهود على التأثير المباشر وغير المباشر (كما نحاول توضيحه هنا) على بقية الفصول لتحقيق هذا الهدف، لا أن نفكر في حذف هذه الفصول من دورة الطبيعة، فهذا

غير طبيعي ومن المستحيل تحققه (لدرجة يمكننا معها القول أنه لا حاجة لتحقق ذلك). ولهذا أؤكد أنه من طبيعة الأشياء أن يكون تحقق الانتعاش و الرواج رهناً بوجود الركود والكساد، والعكس صحيح. وبالنتيجة: نستطيع التأثير على معدل سرعة الدورة الطبيعية للاقتصاد ولكننا لا نستطيع (بل لا حاجة) لنكران وجود و فلسفة مرحلية عمل هذه الدورة، سواء على الصعيد الكلي أو الجزئي ،لأنه في ذلك نكران لآلية السوق نفسها، و عودة مرة أخرى للدخول في مصيدة الأنظمة الشمولية البديلة و السير حتما في طريق التخلف، كما سبق وأوضحت. ولهذا نلاحظ أنه ونتيجة لغياب الشفافية والمنافسة لا يمكن تحديد طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المتخلف، وكأنه يغط في سبات شتوي متقلب، و في خليط مرعب من الانكماش التضخمي، نتيجة ليس فقط، للعديد من الظواهر والآليات غير المنظمة وفقا لقوانين السوق، بل بسبب تعطيل عمل هذه القوانين من خلال منع قيام مؤسسات وبنى اقتصاد السوق، وهذا ما يتضح جليا بالارتفاع الحاد في معدل التضخم المتوقع حتى في مرحلة الكساد، لدرجة أصبحنا معها (ونتيجة لهذا الداء) مثل عجلة السيارة التي تدور بالهواء والسيارة تتآكل وتهلك كل لحظة ومن دون حركة، أو كمن أصبح لا يعرف (بقصد أو بغير قصد) الداء من الدواء، ولعل خير مثال على ذلك ما يحدث في هذه الايام من هستيريا لتسييل اقتصاد بلدنا (ضخ السيولة في الاقتصاد) دون أية محاولة لقياس طبيعة المرحلة التي يمر بها هذا الاقتصاد، وخاصة ما يتعلق بالإغراق، المحلي، نتيجة لنظم الحماية المتخلفة، والخارجي، نتيجة للهوة الهيكلية وعلى جميع الأصعدة بيننا وبين العالم الخارجي، و بالضغوط التي يمارسها هذا الإغراق على تعميق الكساد الهيكلي، وعلى سعر صرف العملة الوطنية (8)، وعلى سوق العمل، وعلى السوق الهيكلية، ...الخ، ناهيك عن محاولات تغيب طبيعة ودور وآثار التضخم في بلدنا، وخاصة التضخم المتوقع، والذي يمكن أن يكبح ويجهض كل حوافز الاستثمار التي أقرت مؤخرا، سواء المتعلقة بالتخفيض الفاشل في الضرائب والفوائد، أو في هذا الإصرار على تسييل اقتصاد بلدنا، دون أية دراية أو رؤية علمية للمستقبل، و دون إجابات حقيقية على أسئلة علم الاقتصاد :ماذا، ولماذا، وكيف. كل ذلك مرة أخرى لغياب هذا المنهج العلمي للإصلاح والتحديث والذي أحاول جاهدا (ومع الأسف) عرضه باختصار شديد، وذلك لضرورات النشر. إلا أنه للتذكير فقط، أؤكد أن كل هذه الإجراءات ولدت وستولد حتما ميتة، وذلك لغياب الشفافية والمنافسة و لغياب عمل قوانين وآلية اقتصاد السوق.

سادسا– <u>البعد الموضوعي لعلم الاقتصاد</u> : تختلف المصالح الاقتصادية عن غيرها من العلاقات والمصالح الأخرى في المجتمع باعتبارها مسعرة، فالنقود تطبع المصالح و العلاقات الاقتصادية بطابعها، وتنقلنا من مجال الحياة الاجتماعية إلى مجال الحياة الاقتصادية، مما يعني أن كل علاقة اجتماعية أو حتى طبيعية أو سياسية أو ثقافية أو خلقية أو روحية تسعر تصبح علاقة اقتصادية، أو سوقية. وبناء عليه، فإن آلية تحقق مصالح الأفراد من خلال آلية التسعير تفرز المصالح الاقتصادية وتكونها وتؤسس بذلك العلاقات السوقية، أي العلاقات البضاعية– النقدية كخلايا لهذه السوق ، و لآليات كل من العرض والطلب كقوى لهذه السوق. فالعلاقات الاقتصادية (أو السوقية) هي محور العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والخلقية والروحية ،.....، الخ. فعلم الاقتصاد يهتم بالناس واختياراتهم من بين الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة. وتظل اختيارات أو تفضيلات الأفراد الاقتصادية في الانتماء إلى المنظمات الجماعية وخاصة الاقتصادية منها المحرك الأساسي لتكوين وتطوير المجتمع ككل ، وهنا نلاحظ أن من أهم منظمات الانتماء الاقتصادي تبقى المنظمات أو الشركات المساهمة، التي تؤكد ليس فقط حقيقة وأهمية ودور العلاقات الاقتصادية في المجتمع الإنساني، بل تؤكد أيضاً حقيقة ودرجة تطور هذا النوع من المشاركة الاقتصادية، و دوره في تطور الاقتصادات المعاصرة، لدرجة أصبح معها حجم ونوع، و دور هذا التنظيم أو الانتماء

الاقتصادي (التنمية أو المشاركة بالأسهم) (3) المقياس الأهم في التمييز بين مستويات تطور المجتمعات، و اقتصاديات هذه المجتمعات، خاصة وأن هذه المشاركة وهذا الانتماء الاقتصادي ناتج وقبل كل شيء عن اختيارات الأفراد الحقيقة وليس كنتيجة لقوننة أو سياسة أو حتى إيديولوجية معينة تحاول أن تفرض نفسها على الأفراد كتنظيمات انتماء مرسومة سلفاً كما رأينا في مثالنا عن العبودية والإقطاع والنظم الشمولية. لذلك كله عندما ندرس منظمات الانتماء الاقتصادي، لا بد من أن نسلط الضوء على الطرق والأساليب و المعايير التي تنجز أو تتأثر بها عملياتها ونشاطاتها، والتي تتحقق كسبب وكنتيجة لحقائق الحياة الاقتصادية ،و للاختيارات الحقيقة أو الحرة للأفراد، ولهذا لا بد من أخذ تكلفة الفرصة البديلة بعين الاعتبار عند التبادل، انطلاقا من أن آليات التسعير(و النقود، سواء بطبيعتها أو بدورها) تحدد مجال الحياة الاقتصادية ، ودراسة الأسعار تحتل الموقع الأساسي في تخصيص الموارد النادرة لاستخداماتها البديلة بفرض تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الإنسان و ُتَفسر طريقة عمل نظام الأسعار كمحرك أساسي للنظام الاقتصادي ككل.

سابعا– <u>البعد الاجتماعي لعلم الاقتصاد</u> : لقد أثبت التاريخ الإنساني إن العدالة الاجتماعية تمثل الهدف الرئيس لأي تنظيم اجتماعي، لهذا أرى تطابق حقيقي بين مبدأ وآلية السوق في ظل تدخل حكومي تنموي، حيث المشاركة في العرض والطلب في أوسع جوانبها وبين مبدأ الاشتراكية، حيث من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله، ولهذا أعتقد بأن آلية السوق أو اليد الخفية لهذه السوق لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها وستؤدي حتما، فيما لو تركت لوحدها أو من دون تدخل حكومي تنموي، إلى تحقق آثار اجتماعية سلبية تتناقض مع هدف تحقق العدالة الاجتماعية، و مع هدف المشاركة الأوسع في هذا الاقتصاد، ولهذا يتجسد البعد الاجتماعي لعلم الاقتصاد من خلال طبيعة ودور هذا التدخل الحكومي التنموي في اقتصاد السوق. ومن المعروف في سياق التاريخ الاقتصادي و في سياق المواجهة مع ما سمي بالنظام الرأسمالي إن النظرية الماركسية قد احتكرت لحد ما تحليل البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق (3)، أو حتى لعلم الاقتصاد، إلا أنها وعلى الرغم من الجهود المضنية في دراسة الآثار السلبية لاقتصاد السوق، وقعت في فخ طبيعتها الشمولية وسمحت لاقتصاد السوق ذو الطبيعة المعيارية أن ينتصر عليها ويستخدمها لخدمة أغراضه وتلافي عيوبه. فلقد جاء كارل ماركس (9) بعد العديد من المفكرين (الذين اعتبروا في التاريخ الاقتصادي من أهم علماء الاقتصاد في عصرهم) واستخدم نظرية العمل للقيمة في الهجوم على النظام الرأسمالي. واعتبر العمل مصدرا للقيم وكان من رأيه أن القيم النسبية للسلع تقاس بمقدار العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها (أي بقيمة العمل وليس بكميته، كما فعل سميث أو ريكاردو) وأن الرأسمالي يشتري قوة العمل الإنتاجية للعامل بأجر لا يزيد عن ثمن الأشياء الضرورية اللازمة لمعيشة العامل عند حد الكفاف، ولكنه يستخدم هذه القوة الإنتاجية، في إنتاج سلع تفوق أسعارها أجر العمل المدفوع في إنتاجها والفرق بين ثمن السلعة وثمن العمل المبذول في إنتاجها يطلق عليه ماركس فائض القيمة، والذي يمثل استغلال الرأسمالي للعمال ويذهب هذا الفائض إلى جيب الرأسمالي بصورة أرباح وريع وفائدة. ويعتبر ماركس نظام الملكية الفردية مسؤولاً عن ظاهرة فائض القيمة واستغلال العمال، فالعامل الذي لا يملك إلا قوة عمله يضطر إلى بيعها إلى الرأسمالي الذي يملك القوة الشرائية اللازمة لشراء هذه القوة المنتجة ويستخدمها في إنتاج سلع تفوق أسعارها أجر العمل المبذول فيها، وهذا ما يتجسد في العلاقة غير التوازنية بين الأسعار والأجور، أي في الهوة الواسعة بين هذه الأسعار وهذه الأجور. ومن الملاحظ أن كارل ماركس حاول وضع صيغة كاملة لنظرية القيمة مستعيرا مكوناتها الأساسية من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال: ابن خلدون و وليم بيتي وآدم سميث و ريكاردو، ولهذا أكد ماركس على

ضرورة التفريق بين خلق الربح أو السعر (أي بين إنتاج الربح وتكوين السعر) وبين ظهورهما، وحصر ماركس وظيفة خلق الربح وتكوين السعر بالعمل الحي وتوصل إلى ذلك في الجزء الأول من كتابه (رأس المال) حين أكتشف قوانين الإنتاج الرأسمالي الموضوعية (9). ولكنه في الجزء الثالث من (رأس المال) وبمساعدة انجلز انتقل إلى ميدان التداول ليكشف عن آليات ظهور الربح و السعر، والتي تنفصل وتستقل برأيه (وبرأي انجلز أيضاً) عن آليات إنتاجه (باعتبار الربح جزءاً من القيمة التي يخلقها العمل الحي)، وباعتبار انه في ميدان التبادل (أو السوق حسب ماركس)يتبع الربح إجمالي رأس المال الثابت والمتغير معاً (المادي والحي) ويتناسب معهما. وهكذا فان نظرية ماركس لم تبدأ دراسة السعر من مظهره فقط ، بل بدأت دراسته من جوهره من أجل الوصول إلى تحديد أصله ومصدره أي القيمة التي تعتبر حسب رأي ماركس نتاج العمل الإنساني حصراً، أي العمل بمفهومه الواسع: جميع الطاقات الفيزيولوجية والعقلية والعصبية والخبرات الإنسانية المتراكمة. ومن الواضح أن النظرية الماركسية تهدف لأكثر من مجرد معرفة كيفية تشكل وتحرك السعر في السوق، إنها تهدف إلى تفسير التطور الاقتصادي للمجتمع والكشف عن جوهر تناقضاته. فهي تؤدي بذلك وظيفة معرفية تساهم في تحليل أسباب تقدم مجتمع وتخلف آخر، وتحاول توضيح الظواهر التي تكمن وراء الكوارث الاقتصادية التي تؤدي بحصيلة جهد ملايين المنتجين والمبدعين في سياق الصراع الطبقي والحروب..... الخ، وتفسر بالتالي السعر ليس بالنسبة للسلعة الواحدة، وليس لتغيرات هذا السعر، وإنما لجوهره ، وعلى نطاق الاقتصاد ككل. فلقد رأى ماركس أن القيمة كلية اجتماعية، بينما نظرية السعر جزئية، وبهذا أكدت نظرية القيمة الماركسية على أن أساس السعر موضوعي وليس ذاتي، وأن السعر يختلف عن القيمة، حيث إن القيمة هي الأساس والسعر هو ظهور للقيمة في السوق. مفسرة بذلك سبب بقاء أسعار السلع التي تكثر حتى لا يبقى لدى الإنسان أي شعور بمنفعتها من شدة الإشباع، ومفسرة أيضاً أسباب احتفاظ الاحتكارات بالسلع في مخازنها حتى تتلف مصره على أرباح احتكارية عالية تحددها بنفسها بينما الناس في أشد الحاجة إلى هذه السلع ولا يستطيعون الوصول إليها بسبب أسعارها المرتفعة، وبسبب دخولهم أو أجورهم المنخفضة. وهذا ما يتضح جلياً في كيفية تحليل ماركس للسلعة، فعلى الرغم من أن التعريف الحديث للسلعة (10)على أنها: أي شيء نافع له طلب وعرض يتميز به عن طلب وعرض أي سلعة أخرى، إلا أن هذه السلعة كانت بالنسبة للنظرية الماركسية المفتاح الذي حاول ماركس من خلاله الكشف عن تناقضات وآليات عمل الرأسمالية. فالسلعة لا يمكن أن تدخل مرحلة التداول (السوق حسب ماركس) وأن تصبح نافعة ولها طلب وعرض و سعر خاص بها، دون أن تنتج من خلال العمل الحي بقصد المبادلة. ولهذا رأى ماركس أنه لابد من تحليل العلاقة بين هذا السعر الخاص للسلعة وبين الأجر المدفوع كمقابل لهذا العمل الحي، أي لا بد من تحليل حلقة أو علاقة الأجور بالأسعار كمجسد حقيقي لطبيعة ودور فائض القيمة في نظرية القيمة و في النظرية الاقتصادية. ولهذا أرى بأن النظرية الماركسية قد ساعدت على إظهار الآثار الاجتماعية السلبية لاقتصاد السوق وصولا لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك و فيما يتعلق بالطبقة الوسطى في المجتمع (الطبقة الأكبر في المجتمع) وبمتوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد من أفراد هذه الطبقة، و باستخدام مستوى هذا الدخل في الوصول إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ، وخاصة التوازن بين كل من الطلب والعرض الكليين أو حتى التوازن الهيكلي بين الإدخارات والاستثمارات (11). فالتاريخ الاقتصادي أثبت أنه هناك (دوما) علاقة طردية بين الحجم النسبي للطبقة الوسطى و لمتوسط الدخل الحقيقي الفردي لهذه الطبقة وبين الإستقرار الديناميكي للحياة الاقتصادية في بلد معين، ولدرجة يمكننا معها القول إن التدخل الحكومي التنموي في

اقتصاد السوق وتحقق مستوى محدد من الدخل الحقيقي (والذي ينتج عن العلاقة أو الحلقة بين متوسط الأجور والمستوى العام للأسعار) كفيل بفرملة الآثار الاجتماعية السلبية لاقتصاد السوق وتحقق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية يضمن تحقق الاستقرار الديناميكي في مجتمع ما. ولهذا كله أجد أن الآلية التنموية لتطور حلقة الأجور–الأسعار لا تجسد فقط مستوى تطور آليات حل المشكلة الاقتصادية في بلد معين، بل المعيار الرئيس للحكم على البرامج الاقتصادية للحكومة و لطبيعة ودور وحدود هذا التدخل الحكومي في معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لاقتصاد السوق وصولا لبناء وترسيخ استخدام مؤسسات وآلية هذا الاقتصاد، ومن ناحية أخرى أرى أن التاريخ الاقتصادي قد برهن على أن الدول التي تطبق اقتصاد السوق قد تفوقت وتتفوق وستتفوق إلى الأبد في إدارة هذه الآلية التنموية لتطور حلقة الأجور–الأسعار مقارنة مع الدول التي حاولت التطبيق الأعمى للخطط والبرامج والأفكار والشعارات الشمولية كبدائل لاقتصاد السوق، مثال ذلك : النظرية الماركسية الشمولية في الاتحاد السوفيتي أو الفكر الماوي الشمولي في الصين، وكان هذا من أهم أسباب انهيارها جميعا ، لدرجة يمكننا معها القول أن الكثير من الدول المتقدمة في أمريكا و أوروبا وآسيا قد قطعت أشواطاً بعيدة في التطبيق الحقيقي للاشتراكية ، و في إعادة التوازن المستمر للعلاقة أو الحلقة بين الأجور والأسعار، سواء من خلال توظيف السياسات الضريبية التصاعدية لمنع خروج الأفراد من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفوقية في المجتمع، أو حتى من خلال توظيف العديد من القوانين والتشريعات والسياسات لدخول الفقراء أو العاطلين عن العمل في الطبقة الوسطي للمجتمع (وخاصة من خلال نظام بدلات العطالة عن العمل، أو وسائل الدعم والتحويلات الحكومية الأخرى، .....الخ)، و توظيف نظرية العمل الاجتماعي الضروري لإعفاء الدخول المحدودة (دخل الكفاف) من الضرائب في سياق المقاربة الدائمة بين أجور كل من القطاع العام والخاص (12). هذا في الوقت الذي تتآكل به (وباستمرار) الطبقات الوسطى في الدول المتخلفة من خلال الفرز الطبقي ، وتوسع الهوة بين الأجور والأسعار كتجسيد لخطورة حجم المشكلة الاقتصادية في هذه الدول، مخلفة بذلك غالبية عظمى من الفقراء. وبناء عليه أرى بأن الإدارة التنموية (التوازنية) لحلقة الأجور–الأسعار استطاعت أن تكبح القوى والظواهر والنتائج غير العادلة لاقتصاد السوق، وأكدت على الدوام (وبما لا يدع مجالا للشك) أنه من خلال مؤسسات وآليات اقتصاد السوق وبما يتلاءم مع حقائق الحياة الاقتصادية في مجتمع ما، سيتمكن اقتصاد السوق ومن خلال مؤسساته وآلياته الكفء (بشرط أن تشمل أيضا مؤسسات وآليات التدخل التنموي للحكومة في الاقتصاد)، ليس فقط تطبيق المنهج العلمي على هذه الحياة الاقتصادية، بل تجاوز سلبياته وإعادة تنظيم نفسه بنفسه.

ثامنا : <u>البعد المعياري لعلم الاقتصاد :</u> أن حياد علم الاقتصاد تجاه سلوك الأفراد لا يعني أنه يقف موقفا سلبيا من المشكلات الاقتصادية دون أن يكون له دور في حلها، بل على العكس من ذلك فعلم الاقتصاد يساهم مساهمة فعالة في علاج هذه المشاكل وذلك بما يمد به واضعي السياسة ومتخذي القرارات من وسائل وأدوات ونظريات وأنواع وتعريفات وافتراضات ونماذج وقوانين و معايير موضوعية والتي تمكن متخذ القرارات من التعرف مقدما على الآثار الناشئة عن أي سياسة تنفذ، ولهذا فإن علم الاقتصاد يجب أن يؤثر على سلوك الأفراد وعلى القرارات والاختيارات الاقتصادية ، ويقرر بالتالي الحقائق الاقتصادية بحيث تكون مرشدا في اتخاذ القرارات. وأن كان الاقتصاد الوضعي يدرس ما هو كائن، فإن الاقتصاد المعياري يستخدم معايير موضوعية معينة ذات آثار سياسية واجتماعية وأخلاقية، ويقررما يجب أن يكون. وعليه وفي سياق برمجة عجلة الإصلاح والتحديث في سورية، ومن

اجل إطلاق وبناء مؤسسات وآليات هذا المنهج العلمي في الإدارة المعيارية لفعاليات اقتصادنا الوطني اقترح الخطوات التطبيقية الآتية:

أولا :إعادة هيكلة منهج ونظم ومقررات وأدوات التربية والتعليم والتدريب والتأهيل والإدارة بناء على معايير وقوانين محددة تلزم وتحتم موضوعيا، سواء من خلال النظام التشريعي أو القضائي أو من خلال آلية السوق، على كل من يقرر في الحياة الاقتصادية أن يكون ملما بهذا المنهج العلمي في صناعة المعايير الاقتصادية، وأقترح إطلاق ونشر هذا البرنامج للإصلاح والتحديث، مع التأكيد على أن أهم ما يميزه موضوعيته ووضوح مراحله ومكوناته التطبيقية، بالتالي تميزه عن البرامج النظرية أو عن الشعارات البعيدة عن الواقع والتي تخلو من خطوات تطبيقية محددة نحن في أمس الحاجة لها في هذه المرحلة. خاصة وأنه سنتمكن من خلال ثقافة الممنوع هذه إعادة توجيه سلوك الأفراد وتعويدهم على أن يكون الجميع تحت سقف القانون، فيجب على المعيار الموضوعي أن يوحد الجميع ويلغي كل الظواهر والمؤسسات والآليات التي تسمح لأي فرد كان بالخروج عن هذا القانون أو المعيار الموضوعي، و ترسيخ الثقة بكل من قيمة العملة الوطنية، والنظام المالي ومناخ الاستثمار (6)، ولهذا لابد من الإشارة هنا أنه يتحتم أن لا تكون إرادة الإصلاح والتحديث انتقائية، بل متكاملة ووفقا لجميع الأبعاد العلمية المبينة في هذا البحث، وكمثال على ذلك الاشارة إلى آليات أطلاق وبناء مؤسسات النظام المالي، سواء غير المورقة، كالمصارف التجارية والمتخصصة و شركات التأمين أو المورقة كمؤسسات السوق الأولية أو الثانوية وعلى وجه الخصوص البورصة [5]، فإن كانت إرادة إطلاق وبناء البورصة مثلا من أجل تحقق مصالح حفنة من الشركات، و مجرد طريقة جديدة لزيادة تراكم رؤوس أموال هذه الشركات، فأنه ونظرا لعدم التوصل إلى حقائق محددة مرتبطة بالمنهج العلمي في إطلاق وبناء هذه المؤسسة المالية الهامة، سوف تتوقف مجمل آلية الاصلاح والتحديث، لأنه في هذه الحالة سيغيب الدور التنموي الهام للبورصة والمتمثل في كونها، ليس فقط منبعا للشفافية، و الوسيلة الأمثل لجباية واردات الموازنة العامة و تقوية مالية الدولة(13)، بل لدورها الرئيس في تأسيس فلسفة الآلية وثقافة المعيار في إدارة الاقتصاد الوطني.

ثانيا : حتى نتمكن من صناعة المعايير وفقا لآلية السوق وفي سياق الإدارة التنموية لحلقة الأجور – الأسعار، و من أجل تطبيق ثقافة الممنوع (أو ثقافة المعيار) لا بد من إزالة العقبات كافة أمام آليات التوصيف والقياس لكل من له مصلحة في توصيف وقياس الحقائق، وفي أي مجال من مجالات الحياة الاقتصادية، وبناء عليه وفي سياق إطلاق وهيكلة مؤسسات وآليات اقتصاد السوق، ووفقا للقوانين الموضوعية لهذه السوق، ومن خلال مبادرة ومشاركة الجميع في ذلك (14)' سوف تفرز آلية السوق نفسها (أي آلية العرض والطلب) المواصفات المعيارية التي تعيد تنظيم مؤسسات وآليات كل من الشفافية (القياس المباشر للحقائق) والمنافسة (توحيد شروط ومعايير العمل)على أن تتم صياغة وتشريع ما يجب أن يرتقي منها إلى مرتبة القانون أو المعيار الموضوعي عند تحقق الشروط الآتية :

1-أن يكون الوصف أو التعريف أو الاستدلال و القياس موضوعيا ،بحيث يرقى إلى مرتبة المعلومة.

2-أن يطبق المنهج العلمي (الذي أوضحت أبعاده في سياق هذا البحث) في اختيار معلومات محددة كمعايير أو كقوانين وضعية، على أن تكون آليات الاختيار هذه وفقا للقوانين الموضوعية لاقتصاد السوق و وفقا لما تفرزه آلية السوق و آلية المنافسة نفسها .

3-وعليه سيكون هذا المعيار أو القانون الوضعي الذي أفرزته آلية السوق مجردا وغير قابل للتأويل أو للتفسير لأكثر من معنى أو مضمون، كما هو عليه حال القوانين والمعايير الحالية، والتي تقرر وتشرع كنصوص تحمل بذاتها آليات إجهاضها خدمة لمصالح ضيقة، كانت وراء هكذا أخراج لهكذا نصوص .

4-أن يعاد تقييم أمثلية هذا المعيار السوقي من خلال الإدارة التنموية لحلقة الأجور-الأسعار بشرط المحافظة على طبيعته ودوره الموضوعي كمنظم ذاتي لآلية السوق، ولتوضيح ذلك أشير إلى أن إعادة التقييم أو التعديل هذه ستكون فقط بهدف تحقق أمثلية هذا المعيار، انطلاقا من أنه لتنظيم كل آلية لا بد من تحقق معيار أمثل وحيد، وهذه الأمثلية يجب أن تقاس من خلال تقاطع آلية السوق مع الإدارة التنموية لحلقة الأجور-الأسعار، وذلك منعا لظهور الآثار السلبية لآلية السوق، كما سبقت الإشارة إليه .وكمثال على دور هذا المنهج العلمي الذي أوضحه في هذا البحث في صناعة المعايير أو القوانين، لنفترض أننا بصدد تحليل المعيار أو القانون الذي من خلاله يرفع الموظف العام إلى درجة لاحقة، فمن المعروف أنه بعد مضي سنتين يرفع الموظف لدرجة جديدة، ومن الملاحظ أن هذا الزمن (سنتين) معيار موضوعي وغير قابل للتأويل ولا بأي شكل من الأشكال، فهو بهذا التعريف الموضوعي يصلح لكل زمان ومكان ويمكن تشريعه كمعيار و كقانون وضعي يتنافس من خلاله الأفراد وبلا خوف من طمسه أو تحريفه أو تزويره ..... الخ، فهو موضوعيا معيارا وقانونا قاطعا ونافذا و غير قابل مطلقا للتأويل، لأن رقم سنتين من الزمن لا يمكن لأحد تأويله لأكثر من معنى أو من تعريف أو من حالة .....الخ. والغريب في الأمر أن المشرع قد حرمنا من نعمة توافر هكذا معيار أو قانون موضوعي عندما أضاف على نص هذا المعيار أو القانون شرط توافر الشاغر الوظيفي، الأمر الذي حوله من معيار غير قابل للتأويل ولا يمكن تطبيقه بأكثر من اتجاه واحد إلى نص يمكن تأويله و تعطيله أو فرملته، ومن الطبيعي (وبفعل آلية المصالح الذاتية والأنانية) أن يقوم أحدهم (بقصد أو بغير قصد) بإبطال هذا المعيار أو إلغاء موضوعيته، لأنه لا يوجد مضمون أو تعريف موضوعي للشاغر (15)، الأمر الذي يجعل من آليات الوساطة والرشوة و الفساد بديلا عن آلية القياس الموضوعي والمنهج العلمي الذي أحاول توضيحه كمضمون وهدف لهذا البحث. ولهذا وقياسا على هذا المثال أرى أن المشرع يقف ضد الشفافية والمنافسة و بناء ونمو اقتصاد السوق، و ضد كل ما يمكن اعتباره هدفا حقيقيا في مسيرة الإصلاح والتحديث هذه. ومن الجدير ذكره أيضا في هذا السياق أنه قد يرى البعض في الزمن معيارا لا يقود إلى الحل الأمثل مقارنة مثلا مع الخبرة أو مع إنتاجية العمل أو مع القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها هذا الموظف أو العامل، ولهذا يرى الباحث أنه من الطبيعي أو المنطقي الأخذ بالمعيار الذي يحقق الحل الأمثل ولكن بشرط أن يكون هذا المعيار دليلا موضوعيا قاطعا غير قابل للتأويل أو التفسير لأكثر من مرة كما هو معيار الزمن (سنتين)، بالإضافة لذلك لا بد من التأكيد على البعد الاجتماعي لهذا المعيار وذلك في سياق إعادة التوازن المستمر للعلاقة أو الحلقة بين الأجور والأسعار، فإذا كانت الهوة بين الأجور التي تدفع لهذا الموظف كمقابل لدرجة ترفعه الوظيفي وبين الأسعار (وخاصة منها أسعار المستهلك النهائي) واسعة، لدرجة يمكن أن يكون هذا العائد أو المقابل من الترفع الوظيفي غير مهم ولا يشكل فرقا على ظروف أو نمط استهلاك هذا الفرد العامل، و على سلوكه في العمل وسيؤدي إلى إجهاض إبداع هذا الموظف ومثبطا لعزيمته ودافعا به إلى الرشوة والفساد والتخلف. وعليه أجد أن صناعة المعيار الموضوعي تشترط، أو تتطلب، الآتي :

1-أن يوجد طلب فعال على هذا المعيار، ولمجرد المثال على ذلك أشير إلى معيار (العقد شريعة المتعاقدين) كعنصر رئيس في النظام العام والذي استمر الطلب على تطبيقه في تنظيم سوق العقارات السكنية أو السوق الزراعية سنوات عديدة، إلى أن تم ذلك مؤخرا، ولهذا (ونظرا لوجود طلب فعال كبير) أقترح تطبيق هذا المعيار في مسيرة الإصلاح والتحديث، سواء في سوق العمل، مع التأكيد على التطبيق الكلي لمعيار الحد الأدنى المقبول من الأجور الحقيقية ولمعايير عالمية أخرى في هذا السياق، أوفي مجمل الحياة الاقتصادية، علما أن المشاركة من خلال آلية السوق كفيلة باكتشاف الطلب الفعال في أي مجال من مجالات الحياة الاقتصادية (13)، وهذا ما يؤكد أهمية، ليس فقط الاعتراف بطبيعة ودور اقتصاد السوق أو هذا المنهج العلمي للإصلاح والتحديث، بل في تفهم هذه الأبعاد لعلم الاقتصاد. لهذا كله أعتقد هنا أنه يتحتم علينا في سياق مسيرة الإصلاح والتحديث هذه أن نغير ما في أنفسنا ونهدف بصدق وإرادة حقيقية إلى إعمال العقل في أن نجعل حاجاتنا ومطالبنا متطابقة مع هذه الأبعاد العلمية بدلا من هذا الجشع وإعمال الغرائز (كبديل للعقل) في جعل العلم ومنجزاته مجرد وسائل لإشباع حاجاتنا الغريزية، فلقد آن الأوان للانتقال من الفكر الاستهلاكي أو ألريعي و الانتهازي إلى الفكر الإنتاجي أو التنموي (3)، فكفانا تعايش وتطفل على الطبيعة وعلى ما ينتجه أو يصنعه الآخرون لنا.

2-أن يكون المعيار نتيجة للقياس المباشر للحقائق، أي نتيجة للشفافية وسبب أو شرط حتمي لوجودها.

3-أن يكون المعيار نتيجة للمنافسة وسبب أو شرط حتمي لوجودها.

4-أن يكون المعيار موضوعي وقاطع وغير قابل للتأويل أو للتفسير لأكثر من مرة .

5-انطلاقا من أنه لكل نموذج اقتصادي حل أمثل وحيد، فلا بد للمعيار من أن يحقق هذا الحل الأمثل .

6-أن يكون المعيار ناتجا عن ثقافة الاختيار و عن آلية السوق (17)، فالمعيار في تنظيمه للعلاقة الاقتصادية يختلف كثيرا عن أي نص أخر، ففي النص يحدد نطاق مصالح أصحاب العلاقة الاقتصادية مسبقا، بينما في المعيار تستطيع أطراف العلاقة الاقتصادية تحديد نطاق مصالحها بنفسها، وهذا ما يوضح أسباب تهرب الأفراد من تطبيق النص مفضلين عليه المعيار والذي يجسد بتطبيقه ثقافة اختيارهم.

7-أن يجسد المعيار حركية ودورية الحقائق الاقتصادية، كما أوضحت سابقا .

8-أن يتقاطع المعيار دوما مع آليات إعادة التوازن المستمر للعلاقة أو الحلقة بين الأجور والأسعار .

وبالنتيجة إذا توافرت في معيار محدد هذه الشروط فأنه سيرقى عندها ليجسد أهم متطلبات وشروط وأبعاد الإصلاح والتحديث الذي نهدف إلى تحققه في بلدنا، وذلك في كل المجالات، وعلى سبيل المثال عندما تحدد قائمة الممنوع استيراده مثلا سوف يزيد الإقبال على الاستيراد لأن المستورد أصبح حرا في استيراد أي شيء، وخاصة إذا كان هذا الشيء جديدا، لدرجة يمكننا معها القول أنه لم يعد بحاجة للتفكير في الممنوع استيراده، بينما في حالة وجود قائمة المسموح استيراده سوف يقل الإقبال على الاستيراد، لأن جهدا ووقتا و تكاليف كبيرة ستنفق على الرشوة والفساد والروتين في سياق التفتيش في هذه القائمة عن هذا الشيء المسموح استيراده، ناهيك عن أنه في الغالب ونتيجة لسرعة التطور والتنوع في المنتجات سوف لن يدرج مباشرة كل شيء جديد في قائمة المسموح هذه، وعليه ما هو المبرر لكتابة هكذا قائمة؟؟!!

وبالنتيجة سوف لن يستطيع هذا المستورد وفقا لثقافة المسموح استيراد ما يريده مباشرة، بل ينتظر أياما إن لم يكن شهورا حتى يدرج أحدهم هذا الشيء في قائمة المسموح، ولدرجة تتقادم معه تكنولوجيا هذا الشيء المدرج في قائمة المسموح بعد فوات الأوان يصبح متخلفا، كحال اقتصاد ثقافة المسموح هذه .

ثالثا : وأخيرا وفي سياق هذا البحث أعتقد أنه من باب المسؤولية والأمانة العلمية أن أوضح :

أ- في ظل ثقافة المسموح سوف لن يؤدي أي إصلاح سياسي إلى تحقق الأهداف التي نبينها في هذا البحث، ففي غياب ثقافة الممنوع ،أو ثقافة المعيار، أو ثقافة الاختيار (والتي أعتبرها متطابقة)، وفي عدم إتباع أو ترسخ أو حتى استيعاب فلسفة الآلية في الإصلاح والتحديث كقناعة وكعادة وكعرف و كمنهج علمي في سلوك الأفراد سيكون حتما الإصلاح السياسي (ومهما كانت طبيعته وحدوده) لمرة واحدة و مؤقت ومجتزأ، بل يمكن أن يعود بنا عقود من الزمن إلى الوراء وتذهب معه جهود جبارة وكبيرة بذلت في سياق مسيرة وحدتنا الوطنية هباء.

ب- إذا لم يكن القرار السياسي المفتاح الحقيقي للإصلاح والتحديث فأنه حتما لن يصبح سلوك الأفراد علميا، وسوف لن تمارس ثقافة الممنوع، لدرجة يمكنني معها أن أحذر من أنه في ظل المستجدات العالمية، وفي سياق تراكم أثار ثقافة المسموح وأثار القوانين الوضعية القابلة للتأويل (والتي تجسدت، سواء كنهج، تكونت ونمت من خلاله طبقة المنتفعين والمفسدين، أو كعرف، حيدت وتخلفت وتعودت عليه غالبية أفراد المجتمع) سيبقى كل ما يطرح أو يقرر أو حتى يقونن تحت عنوان الإصلاح والتحديث مجرد شعارات براقة غير قابلة للتطبيق .

ج- يتحتم أن لا يكون مضمون الإصلاح والتحديث مجرد ردة فعل على الأفعال والاستحقاقات المحلية أو الإقليمية أو العالمية، بل منهج علمي يهدف إلى بناء وترسخ مؤسسات وآليات محددة من شأنها تحقيق الاستقرار الديناميكي في اقتصاد بلدنا، فهذا المنهج العلمي الذي تم توضيحه في هذا البحث : تطبيقي ويمثل الحل الأمثل الوحيد لمشكلة الإصلاح والتحديث في سورية، والذي أعتقد بأنه (من خلال شموليته لكل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية ،.....الخ) يتقدم على غالبية المقترحات والحلول المجتزأة التي تطرح سواء من الداخل أو من الخارج، والتي تركز (بغض النظر عن النوايا) على مجرد مجال محدد (كالمجال السياسي)، والتي تدعوني مرة أخرى إلى أن أشدد على خطورتها، لأن الباحث على يقين بأنه، يمكن للإصلاح السياسي أن يتحقق (كشرط لازم) فقط، ولكن لن يتطور أو يصل إلى مرتبة الآلية ،إلا في سياق تحقق وممارسة و ترسخ مناخ هذا المنهج العلمي التطبيقي للإصلاح والتحديث في سورية (كشرط كاف)، والذي حاولت جاهدا توضيحه.

المراجع:

.....

1- تطور الفكر التنموي في سورية، الدكتور محمد العمادي، دار طلاس للنشر، 2004.

2- الاقتصاديات الست الأغنى، الدكتور عامر لطفي، دار الرضا للنشر، 2003 .
3- التحليل الاقتصادي الجزئي : الدكتور عدنان فهد العربيد، منشورات جامعة تشرين 1995.
4- التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، أ.د. عامر الكبيسي، دار الرضا للنشر، 2004.

5-Das Börsenlexikon, Ludwig Rieger, Wilhelm Heyne Verlag Münchn 1991.
6-Umfassende Intensivierung und Repoductionstheorie, woltgany heinrichs, peter strahmel, Dietz verlag Berlin 1987.
7-Banken, Börsen, Währungen, Prof,Dr.habil. Erwin Rohole verlag, Die wirtschaft, Berlin 1989 .
8-Meffer, H., Marketing: Grundlage der absatzpolitik, 7 Auflage, Gobler G mbh. Wiesbaden, 1986.
9-Das kapital, karl marx, Erster und zweiter und dritter band, Dietz Verlag Berlin 1985.
10-Handelstechnologie Autorenkollektiv, Verlag, Die wirtschaft Berlin 1983
11-Absatzwirtschaft für kombinate und Betriebe, vohlert, klinger. schneioler, schomkenecht, verlag, Die wirtschaft Berlin 1982 .
12-Geld und kredit, willi ehlert, Dielhelm Hunstock und karlheinz Tannerl, verlage Die wirtschaft, Berlin 1985.
13- Der National Reichtum, Eva muller, verlay, Die wirtschaft Berlin 1987.
14-Wissenwirtschaftliche Arbeitsorganisation im Handel, Prof.Dr.habil. Irma marten, vrelag, Die wirtschaft.
15-Reprodultion und Infrastruktur, helmut koriolek, werner ostwald, hans sluz, verlage, Die wirtschaft, Berlin 1986.
16-Marktförchung, methoden und verfahren, Die witschaft (verlag) von vladimir Barta, Berlin 1987 .
17-Der Gewin, Prof.Dr.Sc. Klaus viertel, verlag, Die wirtschaft, Berlin 1981.